لنغير كل شيء

نداء فوضوي

لنغيِّر كل شيء، علينا أن نبدأ من كل مكان.

لو كان باستطاعتك تغيير شيء ما، فماذا تُغير؟ هل تترك عملك وتأخذ إجازة لبقية حياتك؟ أم تدعو إلى وقف استخدام الوقود المتسبب في التغيير المناخي؟ أم تطالب رجال المال والسَّاسة بالتحلي ببعض الإنسانية؟ المستحيل أن نترك الأمور على ما هي عليه، ونتوقع- مع ذلك- نتائج مختلفة. إن أزماتنا الخاصة، المالية والعاطفية، ليست سوى انعكاس لكارثة وثورة عالميتيْن. قد نقضي ما تبقّى من عمرنا في إطفاء تلك النيران واحدة تلو الأخرى، لكنها تظل تندلع من المصدر نفسه. ومن ثم، فالحلول المجزأة لن تجدي نفعًا، ولابد لنا من إعادة التفكير في كل شيء بمنطق مختلف.

لنبدأ بحرية الإرادة

مازالت الحرية حُلمًا يراود ذلك العالَمَ المسجون داخل نفسه. لقد وُعدنا بالحق في تقرير المصير؛ فهو واجبٌ على كافة المؤسسات أن تكفله لنا.

ما الذي ستفعله لو كنت تتمتع بحق تقرير المصير؟ فكّر في أكبر إمكانيات حياتك: العلاقات التي يمكنك خوضها، والخبرات التي يمكنك عيشها، وغيرها من الأشياء الأخرى التي قد تمنح وجودك معنى. في مستهل حياتنا يبدو لنا المستقبل رحبًا بلا حدود، ونرى أن كل شيء ممكن التحقق بلا ريب.

في العادة، نحن لا نتوقف عن تخيل هذا. فقط في أجمل لحظات حياتنا، حين نقع في الحب أو نحقق نصرا كبيرا، أو نسافر إلى أراضي بعيدة، نلمح صورة خاطفة وفاتنة لما كان يمكن أن تكون عليه حياتنا.

ما الذي يحد من إمكانية تحسين حياتنا؟ ما مدى تأثيرنا على من حولنا؟ أو كيف نقضي حياتنا؟ البيروقراطية التي تقيّمنا حسب مدى طاعتنا لكتاب التوجيهات، والاقتصاد الذي يضحك في وجوهنا حسب نسبة الأرباح التي يحصلها منّا، وإصرار العسكر على أن أفضل طريقة «لتحقيق كل آمالك» هي طاعة

السلطات طاعة عمياء. هل يمكننا، مع كل هذا وذاك، أن نستغل حياتنا على الوجه الأكمل؟ وبشروطنا الخاصة؟

السر المُعلن هو أننا جميعًا نتمتع بحرية الإرادة؛ ليس لأن المؤسسات تكفلها لنا، بل لأن أعتى الديكتاتوريات تسلطًا واستبدادًا، لا يمكنها سلبها منا. ومع ذلك، فما أن نبدأ بممارستها، ينشب الصراع بيننا وبين المؤسسات المنوط بها حماية حريتنا!

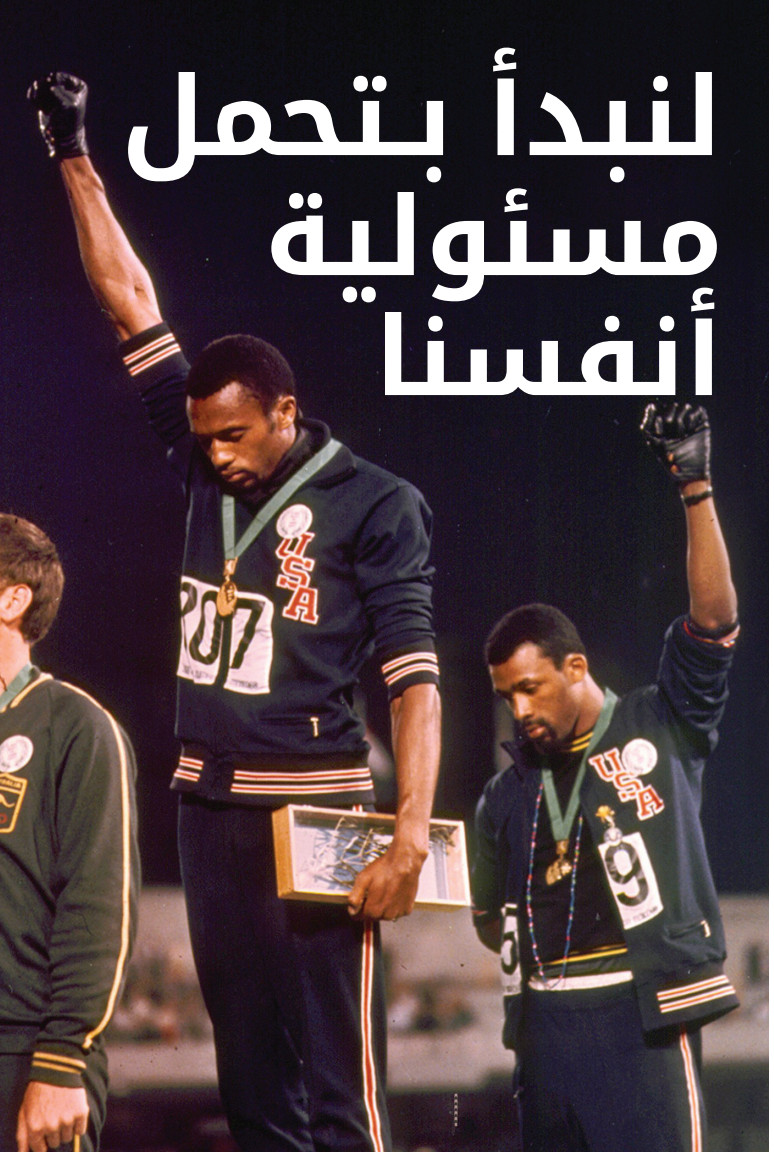

لنبدأ بتحمل مسئولية أنفسنا

يجيد المدراء ومحصلو الضرائب الحديثَ عن المسئولية الشخصية، وحتى حال تحمّلنا كامل المسئولية عن أفعالنا، هل سنكون بذلك متّبعين تعليماتهم في المقام الأول؟

إن الطاعة تضر العالم بقدر أكبر مما يفعله الشر. فترسانات الجيوش العالمية، هي بمثابة تجسيد لرغبتنا في إخضاع الآخرين. إن كنت تنأى بنفسك عن المشاركة في الحروب، أو الإبادات العرقية، أو القمع، فخطوتك الأولى لذلك هي التوقف عن تنفيذ الأوامر.

الأمر نفسه ينطبق على قيمنا أيضًا.. فجميع الحكام وأنظمة الحكم، يطالبوننا بالطاعة العمياء. حتى وإن أحببنا تحمل مسئولية قراراتنا أمام رب ما، أو طبقاً لعقيدةٍ، فكيف نختار؟ شئت أم أبيت، عليك أنت أن تختار. جرت العادة على أن الأشخاص يختارون الأقرب أو الأنسب لهم.

نحن حتمًا مسئولون عن قراراتنا أمام أنفسنا، وليس أمام قادة، أو تنفيذًا لوصايا ما. ومع ذلك، فقد تنشأ بيننا الصراعات أيضًا، لكننا حينئذ، على الأقل، سنتصارع حسب شروطنا الخاصة، وليس لمفاقمة المآسي بلا داعٍ لخدمة أجندة الآخرين.

لنبدأ بتحقيق القوة، لا السلطة

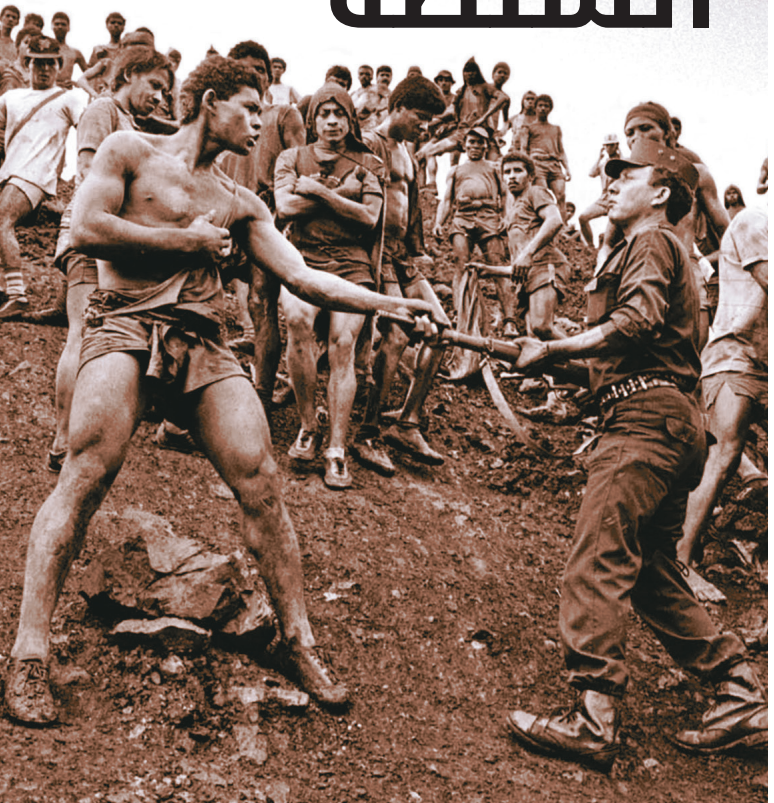

العمال الذين يؤدون العمل، لديهم القوة. أما السلطة، فهي بأيدي رؤساءهم الذين يصدرون الأوامر. السكان الذين يقيمون في المبنى لديهم القوة، أما السلطة، فهي بيد صاحب العقار المدوّن اسمه في العقد. كذلك النهر لديه القوة، أما الإذن ببناء سد يمنح السلطة.

القوة ليست سيئة في حد ذاتها. ثمة أنواع عديدة من القوة تكمن الحرية بداخلها؛ كأن نقوى على: العناية بمن نحبهم، والدفاع عن أنفسنا، وحل النزاعات، والعلاج بالوخز بالإبر، والإبحار بمركب في عرض البحر، ودفع أرجوحة. ثمة طرق لتنمية قوانا، تُزيد من حرية الآخرين كذلك. كل من يتحرك من أجل تنمية قواه، وتحقيق نفسه؛ يعتبر هدية للجميع. وفي المقابل، كل من يمارس سلطة على الآخرين يغتصب قوّتهم، وما سيسلبه منهم، سيسلبه منه آخرون.

السلطة تأتي من أعلى دائمًا: الجندي يطيع الجنرال الذي يطيع الرئيس الذي يستمد سلطته من الدستور، والقس يطيع الأسقف الذي يطيع البابا الذي يطيع الكتاب المقدس الذي يستمد سلطته من الرب، والموظف يطيع صاحب العمل الذي يخدم العميل الذي يستمد سلطته من النقود، وضابط الشرطة ينفذ مذكرة أصدرها قاضي التحقيق الذي يستمد سلطته من القانون.

الذكورية، العنصرية، المِلكية.. حتى فوق قمم هذه الأهرامات، لا نجد الحاكم المطلق، بل مجرد كيانات اجتماعية، أشباح تُخضِع الإنسانية للتنويم المغناطيسي.

في مثل هذا المجتمع تتداخل السلطة بالقوة، إلى حد بالكاد يمكننا الفصل بينهما: قد نتمتع بالقوة فقط مقابل الطاعة، ومع ذلك فالقوة بدون الحرية لا قيمة لها.

لنبدأ بتحقيق علاقات مبنية على الثقة

خلاف السلطة، الثقة تضع القوة في يد من يمنحها، وليس من يتلقاها. الشخص الجدير بالثقة لا يحتاج للسلطة، وإن كان أحدهم غير جدير بالثقة، فهو بالطبع غير جدير بالسلطة. ومع ذلك، فمن عساه أن يكون غير جدير بالثقة أكثر من السياسيين والمدراء التنفيذيين؟

بدون الاختلالات المفتعلة في ميزان القوى، يميل الناس إلى حل نزاعاتهم بما يرضي جميع الأطراف- لنزعة الثقة المتبادلة فيما بينهم. لكن الهرمية تقضي على هذه النزعة، حين تمكّن من يمتلك السلطة من قمع تلك النزاعات.

الصداقة، في أحسن صورها، هي رابطة بين أنداد يؤازرون بعضهم البعض، ويتنافسون فيما بينهم، مع احترام متبادل لاستقلالية أحدهم الآخر. هذا المعيار جيد بما يكفي لنقيّم به جميع علاقاتنا. ومن ثم، فنحن بوسعنا إعادة تكوين علاقاتنا على أساس الترابط الحر، والمنفعة المتبادلة، وبدون تلك القيود المفروضة علينا اليوم: المواطنة، والوضع القانوني، والملكية، والدين، وتراتبية القيادات العسكرية والرأسمالية.

لنبدأ بتحقيق الصُّلح بين الفرد والكل

«حريتنا تنتهي عند بدء حرية الآخرين». وحسب هذا المنطق، تقل الحرية بازدياد عدد الأشخاص.

لكن الحرية ليست الفقاعة الصغيرة للحقوق الشخصية، إذ لا يمكننا الانفصال عن بعضنا بهذه السهولة. وكما أن التثاؤب والضحك مُعديان، فالحماسة واليأس كذلك أيضًا. أنا أتكوّن من: الصيغ المبتذلة التي تتساقط من لساني، الأغاني التي تتردد في ذهني، الحالات المزاجية التي يضعني فيها مَن حولي. السيارة التي تقودها ينبعث منها عادم؛ ليندمج في الهواء الذي تتنفسه، الأدوية التي تتناولها تندمج في الماء الذي يشربه الجميع. والنظام الذي يتقبله الجميع، هو نفسه النظام الذي تعيش أنت في كنفه، لكنه حين يتصدى له آخرون؛ تتاح لك فرصة إعادة صياغة واقعك من جديد. إذن حريتك تبدأ حين تبدأ حريتي، وتنتهي حين تنتهي حريتي. نحن لسنا منفصلين، أجسادنا تتكوّن من آلاف الأجناس البشرية المختلفة، تعيش في تكافل: وليست قلاعًا نائية. ثمة عمليات مستمرة، من مرور المواد المغذية، والجرثومية، بلا انقطاع. كذلك نعيش في تكافل مع آلاف الأجناس الأخرى، حقول الذرة تتنفس ما يُخرجه تنفسنا. قطيع ذئاب يعوي، أو الضفادع التي تنقّ في الليل فرادي أو جماعات؛ تكوينها كتكوين أي جسد من أجسادنا. نحن لا نتحرك في الفراغ بقوة الدفع الذاتي، بل إن مد وجزر الكون بأسره، يندفع عبر أجسادنا.

اللغة أداة تواصل؛ لأننا نتشاركها معًا، مثلها في ذلك مثل الأفكار والرغبات: يمكننا التواصل بها، لأنها أعظم منا.

كل واحد منا مكوّن من فوضى القوى المتناقضة، التي

تتجاوزنا جميعًا عبر الزمان والمكان. وعندما نختار أيًا من تلك القوى لندعمها؛ نحدد بذلك ما نعزّزه في كل إنسان نقابله.

الحرية ليست شيئا نمتلكه أو نناله، إنما هي علاقة. الحرية ليست أن تكون في أمان من العالم الخارجي، بل أن تتقاطع معه، على نحو يرفع احتمالات الأمان لأقصى درجة. هذا لا يعني أنه ينبغي علينا الوصول إلى وفاق من أجل الوفاق في حد ذاته، فالصراع والوفاق كفيلان بتطويرنا، طالما أنه لا توجد قوة مركزية تفرض علينا الوفاق، أو تشعل النزاع بيننا؛ لجعل الموقف أسوأ ما يكون للمنهزم، وأفضل ما يكون للمنتصر، بل يمكننا استغلال تواصلنا على الوجه الأكمل، بدلاً من سعينا إلى تقسيم العالم إلى إقطاعيات متناهية الصغر.

لنبدأ بتحرير الرغبة

يُبعدنا العيش في هذا المجتمع عن كل ما يميزنا، حتى شغفنا. إذ نتأثر بالإعلانات، وغيرها من أشكال الدعاية الأخرى، التي تجعلنا نواصل ركضنا حول طواحين الأسواق. بفضل ذلك التلقين، يفرح الناس فرحًا شديدًا لأشياء من شأنها أن تجعلهم، على المدى الطويل، بؤساء. نحن سجناء معاناتنا، وسعادتنا هي القفل.

لنكون سعداء حقًّا، يجب أن نزيح رغباتنا عن كاهلنا. إن التحرر لا يعني تحقيق رغباتنا التي تعترينا اليوم فحسب، بل توسيع شعورنا بما هو ممكن، لتتحول رغباتنا إلى وقائع تقودنا. ما يعني أن نتخلى عن متعة فرض السيطرة والتملُّك، وأن نتطلع إلى متع أخرى تنتزعنا، وتحررنا من ماكينة الطاعة والتنافسية. من سبق له وتحرر من إدمانٍ ما، يعرف ما يعنيه التحرر من الرغبة.

لنبدأ بالتمرد

غالبًا ما يرى المتعصّبون أن فئة معينة من الناس، هي سبب مشكلة جذرية ما: أن اليهود هم سبب الرأسمالية الربحية، أو أن اللاجئين هم سبب الأزمة الاقتصادية. وبالمِثل، يرى الناس أن رجال السياسة هم سبب الفساد السياسي. لكن المشكلة تكمن في الأنظمة في حد ذاتها، بغض النظر عن الحكّام. فالأنظمة تُنتِج الاختلالات نفسها في ميزان القوى، والمعاملة المهينة نفسها. والمشكلة ليست في إسقاط الأنظمة، بل في قيامها من الأساس.

إن عدوّنا ليس شخصًا ما بعينه، بل المؤسسات والروتين الذي يغرِّبُنا عن بعضنا البعض، وعن أنفسنا. الصراعات بداخلنا أكثر مما هي بيننا. الأخطاء نفسها التي تعتري حضارتنا الإنسانية، تسري في صداقاتنا وفي قلوبنا. الأمر ليس اشتباكًا مع أشخاص، بل مع أنواع مختلفة من العلاقات، وطرق مختلفة من العيش. نحن حين نرفض القيام بأدوارنا في النظام السائد، نفضح بذلك تلك الأخطاء، وندعو الآخرين لمواجهتها كذلك.

الأفضل إلغاء الهيمنة تمامًا، لا إدارة تفاصيلها بمزيد من الانضباط، ولا بتبديل الأدوار بين مَن يسدد الضربات ومَن يتحملها، ولا بتعديل الأنظمة الذي لا يؤدي إلا لترسيخها. إن الغرض من الاحتجاج ليس الدعوة من أجل قواعد أكثر انضباطًا، أو حكام أفضل، وإنما لنُبيّن أن بوسعنا التحرك بقوّتنا الخاصة، وحث الآخرين على أن يحذوا حذونا، ولنمنع السلطات من التدخل. تلك ليست دعوة للحرب- النزاع الثنائي بين جيشين متعاديين- لكنها دعوة لنشر عدوى العصيان.

لا يكفي رفع الوعي وإثارة النقاش، وانتظار تغيير قلوب وعقول الآخرين. وسيبقى هذا الحديث في نطاق التجريد؛ إلى أن تتحول الأفكار إلى أفعال، ويجد الناس أنفسهم أمام اختيارات ملموسة. أغلب الناس يُعرِضون عن التنظير، لكنهم حين يحدث شيء ما، حين يرتفع مؤشر الخطر، ويكون بوسعهم تمييز خط فاصل وواضح، بين طرفين متناقضين، تجدهم يختارون صف أحدهما. نحن لا نريد الإجماع على رأي واحد، ولا نريد تفهُّمًا شاملاً يعم العالم بأسره، ولا خريطة طريق نحو وِجهة معينة، بل نريد شجاعة الانطلاق في طريق مختلف.

المشكلة في السيطرة

ما هي علامات كونك في علاقة مشوهة؟ هي أن يُملي عليك الطرف المعتدي كيف تتصرف، أو كيف تفكر، أو يحد من وصولك لمصادر ما، أو يقنن ذلك الوصول، أو يهددك باستخدام العنف ضدك، أو ينفذ ذلك فعلاً، أو أن يبقيك في موقف المحتاج له، أو تحت رقابته المستمرة.

هذا ما قد يفعله الطرف المعتدي كفرد، لكنه ينطبق أيضًا على ما تفعله مصلحة الضرائب، أو جهاز الأمن الوطني، وغيرهما من مؤسسات كثيرة أخرى، تتحكم في مجتمعنا، وتستند جميعها عمليًا على فرضية أن الإنسان في حاجة لحمايته، وإدارة حياته، وتدبير أمره.

كلما زادت الاختلالات المفروضة علينا، كلما احتاج الأمر إلى مزيد من السيطرة؛ لحفظ تلك الاختلالات. في أحد طرفي سلسلة القوة، تُمارس السيطرة على الفرد بوحشية: هجمات الطائرات بدون طيار، فرق القوات الخاصة، الحبس الانفرادي، التمييز العنصري. وفي الطرف الآخر منها، تجدها منتشرة في كل مكان، وغير مرئية، متغلغلة في البنية التحتية للمجتمع: التسويات التي تحدد الائتمانات، وأقساط التأمينات، وطُرق جمع المعلومات الإحصائية، وترجمتها إلى خطط تطوير مديني، وبناء مواقع التعارف والتواصل الاجتماعي. يراقب الأمن الوطني كل أنشطتنا على الإنترنت، لكنه لا يتمتع بالقدر نفسه من السيطرة على واقعنا، كخوارزميات الإنترنت التي تحدد ما نراه وما لا نراه.

حين تقتصر إمكانات الحياة على مجرد اختيارات مرتبة، ومشفرة من آحاد وأصفار، لن يوجد فارق بين النظام الذي نخضع له، وبين الحياة التي نتخيلها، ذلك ليس لأننا حققنا الحرية المطلقة، بل لأننا حققنا نقيضها. فالحرية لا تعني الاختيار من بين خيارات، بل تعني صياغة الأسئلة.

المشكلة في الهرمية

ثمة عدة آليات لفرض اللامساواة، يعتمد بعضها على جهاز مركزي، مثل نظام المحاكم، وبعضها الآخر يعمل على نحو أقل رسمية، مثل الاتحادات والنقابات، أو مثل التمييز بين الجنسين.

بعض تلك الآليات فقد مصداقيته بالكامل تقريبًا، فقليلون هم الذين مازالوا يؤمنون بألوهية الملوك، بالرغم من عدم التفكير في أسس أخرى للمجتمع منذ قرون. وبعضها لايزال متأصلاً بعمق، لحد أننا لا نستطيع تخيل الحياة بدونه، فمن مثلاً يمكنه التفكير في عالم بدون حقوق الملكية؟ مع هذا، فكل تلك الطرق ليست سوى كيانات اجتماعية: حقيقية، لكنها ليست حتمية. إن وجود الإقطاعيين والمدراء التنفيذيين، لم يعد طبيعيًا أو ضروريًا أو مفيدًا أكثر من وجود الأباطرة.

لقد تطورت كل هذه الآليات معًا، وفُرضت إحداها الأخرى. فتاريخ العنصرية على سبيل المثال، ليس منفصلاً تمامًا عن تاريخ الرأسمالية: لا يمكن تصور أحدهما بدون الاستعمار والعبودية، أو خطوط اللون التي قسّمت العمال. ومازالت هذه الآليات تحدد من الذين تمتلئ بهم سجون العالم ويسكنون العشوائيات. وبالمثل، بدون البنية التحتية للدولة، وغيرها من الهرميات الأخرى في مجتمعاتنا، لم يكن ممكنًا للتعصب الفردي أن يفرض تفوّق حكم البيض النظامي أبدًا. وما رئاسة رجل أسود لتلك الكيانات، إلاّ أمر يساعد في استقرارها فقط؛ إذ يصبح الاستثناء الذي يؤكد القاعدة.

بكلمات أخرى: طالما وُجدت الشرطة، فبمن تظنهم سيتحرشون؟ وطالما وجدت السجون، فبمن تظنهم سيملأونها؟ وطالما وجد الفقر، فمن تظنهم سيكونون الفقراء؟ من السذاجة تصديق أننا بوسعنا تحقيق المساواة في مجتمع قائم على الهرمية. قد تتعدد الطرق، لكن الموت واحد.

المشكلة في الحدود

إذا احتل جيش ما أراضيكم، وقطع الأشجار، وسمّم الأنهار، وقتل الأطفال، من ذا الذي لن يحمل السلاح ويواجهه؟ لكن حين تفعل الحكومة المحلية الشيء نفسه، تجد الوطنيين يقدمون قرابين طاعتهم، وضرائبهم، وأطفالهم.

إن الحدود لا تحمينا، بل تقسّمنا، إنها تخلق خلافات لا داعي لها، مع من هم خارجها، فيما تُخفي الخلافات الحقيقية مع من هم بداخلها. حتى أكثر الحكومات ديمقراطية، تقوم على هذه التفرقة بين من هم بداخلها ومن هم خارجها، وبين ما هو شرعي وما هو غير شرعي. في «أثينا» القديمة، مهد الديمقراطية الشهير، كان يسمح لفئة قليلة من الرجال بممارسة السياسة. الآباء الروحيون للديمقراطية الحديثة، كانوا يمتلكون العبيد! وفي الولايات المتحدة، مازال قانون المواطنة يفرض حاجزًا بين من هم خارجها ومن هم بداخلها، ويحرم ملايين من المقيمين بداخلها، بلا وثائق، من عيش حياة كريمة.

يدعو الفكر التحرري إلى إزاحة الحدود؛ ليصير العالم كله مشروعًا ديمقراطيًا واحدًا، شاسعًا. لكن اللامساواة متأصلة في الهيكل نفسه. داخل كل مستويات هذا المجتمع، ثمة آلاف من الحدود الصغيرة تقسمنا إلى من يمتلكون القوة، ومن لا حول لهم ولا قوة: نقاط التفتيش، بطاقات الائتمان، كلمات سر قواعد البيانات، بطاقات الأسعار. نحن بحاجة إلى أشكال من الانتماء لا تقوم على الإقصاء، ولا تجعل السلطة والشرعية مركزيتين، ولا تجعل التعاطف والتراحم حكرًا على مجتمعات مغلقة.

المشكلة في التمثيل والنيابة

أنت تمتلك القوة فقط، حين تستخدمها ببراعة، كما تعرف اهتماماتك فقط، حين تمارسها. حين لا يمكننا بذل أي جهد للتأثير في العالم، إلا من خلال قنوات التمثيل والنيابة، أو عبر ترجمته إلى بروتوكولات مؤسسية، فذلك يُغرّبنا عن بعضنا البعض وعن إمكانياتنا. كلما تخلينا عن عنصر من عناصر قوتنا، نجده يعود ليظهر لنا كشيء غير مفهوم وعدائي تجاهنا. إن السياسيين الذين لا يفعلون سوى تخييب آمالنا، يُظهرون لنا قدر القوة التي تخلينا لهم عنها، ليمارسوها على حياتنا، كذلك عنف الشرطة هو النتاج المُظلم لرغبتنا في تجنب مسئوليتنا الشخصية عما يحدث بجوارنا.

في عصر التكنولوجيا الرقمية، حيث يجب على الجميع العمل كسكرتارية لأنفسهم، لخدمة صورتهم العامة، صارت سمعتنا نفسها عاملاً خارجيًا عنّا؛ كمصاص دماء يتغذى علينا. إن لم نكن في عزلة عن بعضنا البعض، نتنافس على بيع أنفسنا في الأسواق المهنية والاجتماعية الكثيرة، فهل كنا سننفق كل هذا الوقت والجهد في تلك الصفحات الخاصة، تلك العجول الذهبية في صورنا الخاصة؟

نحن لا يمكن اختصارنا. لا يمكن للبعثات الخاصة النيابة عنّا، ولا للأفكار المجردة تمثيلنا. باختصار الإنسان إلى خبرات معلوماتية رقمية وباردة، نفقد كل عزيز وفريد في العالم. نحن بحاجة إلى التواصل مع أحدنا الآخر مباشرةً وحاضرًا، نحن بحاجة لنتحكم تحكما مباشرًا في حياتنا؛ تلك أشياء لا نيابة عنّا فيها، ولا تمثيل يستطيع تحقيقها.

المشكلة في القادة

القيادة خلل في النظام الاجتماعي، حيثما تفشل الأغلبية في جماعة ما، في أخذ المبادرة أو في التفكير جيدًا في تحركاتها. طالما ظللنا نفهم القوة بوصفها ملكية مجموعة محددة من الأفراد، أكثر من كونها علاقة بين الناس، سنظل نعتمد على القادة- ونعوّل على رحمتهم بنا. إن القادة الأخيار حقًا، يُعتَبرون خطِرين بنفس قدر خطر القادة الفاسدين؛ إذ لا تجدي حسناتهم نفعًا، إلا في تثبيت أوضاعهم، واستمرار إذعان الآخرين لهم، ناهيك عن ترسيخ فكرة شرعية القيادة في حد ذاتها.

فور وصول رجال الشرطة إلى موقع مظاهرة ما، يكون سؤالهم الأول هو:»من المسئول؟»؛ ليس لأن القيادة شيء أساسي للتحرك الجماعي، بل لأنها نقطة الضعف. لقد طرح الفاتحون السؤال نفسه، فور وصولهم لما يسمى «العالم الجديد»، وحيثما وجدوا قيادات، وفّروا على أنفسهم قرونًا من الزمان، والمتاعب، في إخضاع السكان أنفسهم؛ فحيثما وُجد قائد، يمكن إغواؤه، أو استبداله، أو أخذه رهينة. في أفضل الأحوال، يعتبر الاعتماد على قائد بمثابة كعب «أخيل»، وفي أسوأها، يعيد الاعتماد على قائد إنتاج مصالح السلطات، وهيكلة قواها داخل المعارضة نفسها. الأفضل دائمًا أن يكون لدى كل فرد حسّ قيادي، وأجندة خاصة به وحده.

المشكلة في الحكومة

تقطع الحكومات وعودًا بالحقوق، لكنها لا تفعل شيئًا سوى الحد من الحريات. إن فكرة الحقوق تنطوي على وجود سلطة مركزية لتمنحها، وتكفلها. مع ذلك، فأي شيء يمكن للدولة أن تمنحه، يمكنها أيضًا أن تمنعه. وتمكين الحكومة من حل مشكلة ما، يفتح لها الباب واسعًا لخلق المزيد من المشاكل. والحكومة لا تخلق السلطة من فراغ، إنما هي سلطتنا نحن التي تمارسها هي، سلطتنا التي يمكننا إلى حد بعيد جدًا استغلالها على نحو أكثر فاعلية، بدون تلك الضجة الفارغة التي تصنعها النيابة عنا وتمثيلنا.

إن الدول الأكثر تحررًا وديمقراطية، تحمل المبادئ نفسها التي تحملها الدول الأكثر استبدادًا وديكتاتورية: سلطة مركزية وشرعية يقصد بها احتكار القوة واستغلالها. وسواء كان الموظفون البيروقراطيون في هذه السلطة، ينفذون أوامر ملك أو رئيس أو نائب منتخب، فتلك نقرة أخرى. إن القوانين والبيروقراطية، والشرطة، أقدم من الديمقراطية. وهم يؤدون عملهم في النظام الديمقراطي تمامًا، كما يؤدونه في النظام الديكتاتوري. الفرق الوحيد هو أن لنا الحق في انتخاب من يرأسهم، ولذلك نتخيل أنهم يعملون عندنا، حتى عندما يتم استخدامهم ضدنا.

الديكتاتوريات بطبيعتها ليست مستقرة: يمكنهم قتل وسجن وغسل أمخاخ جيل كامل، لكن أطفال هذا الجيل الضحية سيعيدون إنتاج الكفاح من أجل الحرية مجددًا. تح الفرصة لكل فرد في أن يفرض رغبة الأغلبية على رفاقه، ستراهم جميعًا تحت رحمة نظام، يضعهم في مواجهة أحدهم الآخر. كلما زاد التأثير الذي يظن الناس أنهم يمارسونه على المؤسسات القمعية للدولة، زادت شعبية تلك المؤسسات.

ربما يفسر هذا التزامنَ بين التوسع العالمي للديمقراطية، وبين التفاوت الفادح في توزيع الثروة والسلطات: لا يوجد نظام حكومي آخر يمكنه ترسيخ مثل هذا الوضع المزعزع.

حين تتمركز السلطة في يد قلة قليلة، يسعى الناس إلى السيطرة على بعضهم البعض؛ لمجرد محاولة مسك زمام مصائرهم. ويتحول النضال من أجل الاستقلال، إلى سباق سياسي على السلطة: فنشهد حروبًا أهلية - ما بعد استعمارية - بين شعوب كانت من قبل تتعايش سلميًا مع بعضها البعض. هؤلاء الذين يمتلكون السلطة، لا يمكنهم الحفاظ عليها سوى بشن حروب أبدية ضد شعوبهم والشعوب الأجنبية كذلك: أعيد الجنود الأمريكان من العراق، ليعاد إرسالهم إلى أوكلاند.

حيثما وُجدت الهرمية، مُنحت الأفضلية لمن هم على قمة الهرم؛ ليتم تركيز السلطة. بناء المزيد من الضوابط والتوازنات في هذا النظام، يعني الاحتماء بما نريد الحماية منه. الطريقة الوحيدة للضغط على السلطات هي خلق شبكات أفقية يمكنها التحرك باستقلالية. ومع ذلك، حين تتوافر لدينا قوة إجبار السلطة على أخذنا على محمل الجد، سنكون حينئذ بالقوة الكافية لحل مشاكلنا بدونها.

لا سبيل إلى الحرية سوى الحرية. بدلاً من عنق الزجاجة الذي نتزاحم عنده جميعًا، نحن في حاجة إلى ممرات عديدة ومتنوعة، نمارس قوتنا خلالها. بدلاً من تيار واحد للشرعية، نحن في حاجة لمساحة تسع عدة سيناريوهات. بدلاً من إجبار الحكومة، نحن في حاجة إلى أجهزة صنع قرار تعزز الاستقلالية، وإلى ممارسات دفاع ذاتي تضع القادة المحتملين في الصفوف الأمامية.

المشكلة في الأرباح

المال هو الآلية المثالية لتحقيق اللامساواة. إنه شيء مجرد: ويبدو أنه قادر على فعل أي شيء. عالمي: من ليس لديهم أي شيء مشترك سوى المال، يتقبلونه بصفته إحدى حقائق الحياة. لا شخصي: على النقيض من الامتيازات الموروثة، يمكن تحويل المال، أو نقله من شخص لآخر في التو واللحظة سائل: كلما سَهُل تغيير الموقع في الهرم، كلما زاد استقرار الهرم نفسه. غالبية معارضي الديكتاتورية يتقبلون سلطة السوق بسهولة.

حين تتركز القيم كلها في أداة واحدة، يفرغ المعنى، حتى من لحظات حياتنا التي لا يمكن استعادتها، فتتحول إلى رموز في حسابات مجردة، ويسقط كل ما لا يمكن عدّه بالحسابات المالية، وتتحول الحياة إلى تزاحم، وتدافع من أجل كسب المال: الفرد ضد الجميع، إما أن تبيع أو تُباع.

لتجني الربح: يعني أن تكتسب مزيدًا من التحكم في موارد المجتمع، مقارنة بالآخرين. لا يمكن أن نربح جميعًا في الوقت نفسه، لأنه كي يربح واحدٌ؛ فعلى عديدين غيره أن يخسروا. حين يربح المستثمرون من عمل الموظفين، يعني هذا أنه كلما عمل الموظفون اتسعت الفجوة المالية التي تفصل بينهم وبين المستثمرين.

ينتج النظام القائم على الربح فقرًا بمقدار ما ينتج من ثروات. كما ينتج ضغطَ التنافسية أفكارًا جديدة أسرع من أي نظام سابق، ينتج بجانبها فجوات تتسع باضطراد: كما حكم الفرسانُ المشاةَ ذات مرة، كما تحلق المفجرات الشبح فوق السيارات والمتشردين. ولأن الجميع يسعي إلى كسب الربح، بدلاً من إنجاز الأشياء بغرض الإنجاز، فقد يكون نتاج كل هذا العمل كارثيًا. وما التغيير المناخي إلا نهاية لسلسلة الكوارث، التي لا يسع أقدر الرأسماليين الوقوف أمامها. فالرأسمالية- في حقيقة الأمر- لا تكافئ رجال الأعمال على حل الأزمات، وإنما لإنفاقهم عليها.

المشكلة في المِلكية

إن أساس الرأسمالية هي حقوق المِلكية، فهي كيان اجتماعي آخر من تركة الملوك والأرستقراط؛ كانت المِلكية تحرك أذرعها بسرعة أكبر في تلك الأيام، لكن مفهومها لم يتغير: التملُّك يجعل استخدام العنف مشروعًا لفرض نزاعات زائفة، ووضع اليد على الأرض والموارد.

يعتقد البعض أن الملكية قد توجد بدون الدول، لكن حقوق الملكية لا معنى لها بدون سلطة مركزية تفرضها. وطالما وُجدت سلطة مركزية، فلا شيء ملكك حقًا. المال الذي نجنيه صنعته الدولة، ويخضع للضرائب وللتضخم. سند ملكية سيارتك تتحكم فيه إدارة المركبات، بيتك ليس ملكًا لك حقًا، بل للبنك الذي منحك قرضه، حتى وإن سددته بالكامل، الملكية الكاملة تجُبّ أية وثيقة.

ما الذي يمكننا فعله لحماية ممتلكاتنا المهمة؟ تستند الحكومات على ما يمكنها أخذه منا، وستظل دائمًا تأخذ أكثر مما تعطي. تكافئنا الأسواق فقط لنجز أصواف رفاقنا، وتكافئ الآخرين ليجزوا أصوافنا. إن التأمين الحقيقي الوحيد في روابطنا الاجتماعية: إن أردنا التأمين حقًا، فنحن بحاجة لشبكات دعم متبادل، يمكنها الدفاع عن نفسها.

بدون مال أو حقوق مِلكية، تتحدد علاقتنا بالأشياء على أساس علاقتنا بعضنا ببعض. أما اليوم، فالأمر على نقيض ذلك: علاقتنا بعضنا ببعض، تحددها علاقتنا بالأشياء. والاستغناء عن الملكية ليس معناه خسارة ممتلكاتنا، بل معناه أنه ما من عمدة مدينة، أو انهيارٍ للبورصة، يمكنه أن يفقدنا الأشياء التي نعتمد عليها. بدلاً من طاعة البيروقراطية، سنبدأ بسد الحاجات الإنسانية، وبدلاً من

استغلال بعضنا للبعض، سنسعى وراء مميزات الترابط بيننا.

إن أسوأ مخاوف الأوغاد والحقراء، هو مجتمع بلا ملكية؛ لأنهم بلا ملكية لن يحظوا سوى بالقدر الذي يستحقونه من الاحترام. فبدون المال، ستقدَّر قيمة الأشخاص بقدر ما يساهمون به في حياة الآخرين، وليس بمقدار رِشَاهم التي يمنحونها للآخرين؛ ليقوموا لهم بما يريدون. وبدون أرباح، سيغدو قدر العائد على قدر الجهد. وبذلك لن تكون ثمة دوافع للأنشطة التي لا معنى لها، أو التخريبية. ستتاح الأشياء المهمة حقًا في الحياة- الشغف والصداقة والكرم- وبوفرة. يستلزم الأمر حافل من الشرطة، وعدّادي الملكية لفرض الاحتياج الذي يبقينا داخل سباق الفئران ذاك الذي نعيشه حالياً.

الجريمة الأخيرة

يقوم كل نظام جديد على جريمة القضاء على النظام السابق له. بعد ذلك، يأتي النظام الجديد كنظام شرعي، يقبله الناس كأمر مسلّم به. فالثورة على سلطة ملك إنجلترا، هي الجريمة التي قام عليها نظام الولايات المتحدة الأمريكية. الجريمة التي سيقوم عليها المجتمع القادم، إن تدبَّرنا أمر البقاء فيه، ستكون إزالة تلك القوانين والمؤسسات التي تحكمنااليوم.

يجمع تعريف الجريمة كل ما يتجاوز حدود المجتمع؛ الأفضل والأسوأ. مخاوف أي نظام، هو ما لا يمكنه إدراجه، أو السيطرة عليه. يحمل كل نظام بذور خرابه بداخله.

لا شيء يدوم إلى الأبد، هذه حقيقة تنطبق على الإمبراطوريات والحضارات أيضًا. لكن ماذا سيكون عليه النظام التالي للنظام الحالي؟ هل نستطيع تخيل نظام لا يقوم على تصنيف الحياة إلى شرعي وغير شرعي؟ قانوني وغير قانوني؟ حاكم ومحكوم؟ ماذا عساها تكون الجريمة الأخيرة؟

الفوضوية («الأناركي»)، أو فقدان الحكومة: هي ما يحدث حين لا يُفرض نظام بالقوة. إنها الحرية: عملية مستمرة من إعادة خلق أنفسنا والعلاقات بيننا.

أية عملية أو ظاهرة طبيعية، تحدث بحُرّية: الغابات المطيرة، دائرة الأصدقاء، جسم الإنسان.. هي انسجام فوضوي، يبقى موجودًا بالتغيير المتواصل. على النقيض من ذلك، لا يمكن إبقاء التحكم من أعلى إلى أسفل، إلا بالتقييد والقمع: الانضباط المحفوف بالمخاطر لغرفة الحجز بالمدرسة العليا، مصنع المزرعة، الذي تدافع فيه المبيدات الحشرية، ومبيدات الأعشاب، عن صفوف الذرة المعدّلة وراثيًا، الهيمنة الهشّة لقوة عظمى.

الفوضوية («الأناركيزم»): هو الإيمان بحق كل فرد في تقرير مصيره. لا قانون، أو حكومة، أو آلية صنع قرار، أهم من احتياجات ورغبات الإنسان. الناس أحرار في تكوين روابطهم بما يرضي جميع الأطراف، وفي الدفاع عن أنفسهم بما يناسبهم.

الفوضوية ليست عقيدة أو مخططًا، وليست نظامًا من المفترض أن يعمل جيدًا، حال تطبيقه على نحو جيد، مثل الديمقراطية. وكذلك ليست الفوضوية هدفًا، يمكن الوصول إليه في المستقبل البعيد، مثل الاشتراكية، بل هي أسلوب حياة وعلاقات، يمكننا ممارستها على الفور؛ بالرجوع إلى أي نظام قيمي، أو مسار عملي، يمكننا البدء بسؤال: كيف نوزّع السلطة؟

الفوضويون ضد جميع أشكال الهرمية، ضد كل تيار يضع السلطة كلها في يد قلة قليلة، ضد كل آلية تبعدنا عن تحقيق قوانا الكامنة فينا. ضد الأنظمة المغلقة. نحن نستمتع بالمجهول القادم أمامنا، وبالفوضى الكامنة بداخلنا التي يمكننا بمقتضاها أن نكون أحرارًا.

47

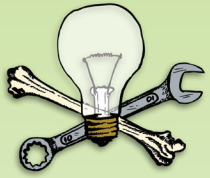

يجري هذا المشروع بفضل أعمال CrimethInc. وهي شبكة دولية من الثوار الطامحين.

يمكنكم العثور على أمثلة أخرى لأعمالنا على الموقع crimethinc.com - بما فيها كتب وأفلام ونشرات صوتية وتقارير مباشرة من الانتفاضات في جميع أرجاء العالم.

وقد قمنا بإنتاج هذا النص بالتعاون مع الرفاق في خمس قارات. حيث تبرع مئات المتطوعين لتغطية تكاليف الطباعة حتى يمكنكم حمل هذا النص بين أيديكم.
وتتوفر النسخة الرقمية بعدة لغات في الموقع tochangeeverything.com حيث يمكنكم الحصول على المزيد من النسخات الورقية بالتكلفة البريدية فقط، وهذا بالإضافة إلى مجموعة واسعة من وسائل الإعلام والموارد المتعلقة بالمشروع.

لنغير كل شيء يجب أن نبدأ من كل مكان.

حين نميز القاسم المشترك بين مختلف المؤسسات، وآليات فرض السيطرة، سيتضح لنا أن نضالنا الفردي أيضًا، جزء من شيء ما أكبر منّا، شيء ما يمكنه أن يربطنا جميعًا بعضَنا ببعض، حين نجتمع معًا على أساس هذا الترابط، سيتغير كل شيء: ليس كفاحنا فحسب، بل حسّ الترابط لدينا، وقدرتنا على الفرح، وإحساسنا بمعنى حياتنا. كل ما يستغرقه الأمر لنجد بعضنا البعض، هو أن نبدأ التحرك بمنطق مختلف.

لا تتمسكوا
بالعالم
القديم
crimethinc.com